معايير تصنيف المجلات العلمية في الجزائر وأثرها على تحسين جودة الأبحاث

Criteria for Classification of Scientific Journals in Algeria and Their Impact on Improving The Quality of research.

ـــــ الدكتور حسين بن سمير
جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي
d.benhacine84@gmail.com

ـــــ الدكتور موزاي بلال(*)
جامعة محمد لمين دباغين سطيف2
bilal_univ@live.fr

تاريخ الإيداع:2019-02-02	تاريخ المراجعة:2019-12-08	تاريخ القبول:2019-12-15

الملخص:

في إطار تجسيد البرامج الإصلاحية التي تعرفها الجامعة الجزائرية والرامية إلى تحسين جودة التكوين الجامعي والبحث العلمي، توجهت الوزارة المعنية(وزارة التعليم العالي) نحو إقرار تصنيف للمجلات العلمية وفق مجموعة من المعايير.

من هذا المنطلق، تبحث هذه الورقة عن أثر تصنيف المجلات العلمية في الجزائر في تحسين جودة ونوعية الأبحاث المنشورة، انطلاقا من تحديد معايير ضمان جودة البحث العلمي، والمعايير المعتمدة في تصنيف المجلات العلمية في الجزائر، ومن ثَمَّ تقييم أثر هذه المعايير في تحسين جودة ونوعية الأبحاث المنشورة، وكذا معرفة مدى مرونة ومصداقية إجراءات النشر حسب رؤية الباحثين في الميدان.

الكلمات المفتاحية:الجامعة الجزائرية، ضمان جودة التعليم العالي، جودة البحث العلمي، تصنيف المجلات العلمية.

Abstract:

As part of the reform programs defined by the Algerian University, the objective was to improve the quality of university education and scientific research. A classification of scientific journals was adopted according to a set of criteria.

In this context, this article examines the impact of the classification of scientific journals in Algeria on improving the quality of published research by determining the criteria for ensuring the quality of scientific research and the criteria adopted in the research classification of scientific journals in Algeria.

And then assess the impact of these standards on improving the quality of published research, as well as the degree of flexibility and credibility of the publication procedures based on the vision of researchers in the field.

Keywords : Algerian University, Quality assurance in higher education, quality of scientific research, classification of scientific journals.

(*) المؤلف المراسل.

www.manaraa.com

مقدّمة:

عاشت الجامعة الجزائرية في السنوات القليلة الماضية مجموعة من محاولات الإصلاح بعد أن تبين للمشرّع تقهقر الجامعة على مستوى الترتيب العالمي والإقليمي، وهو الذي لم يغير الشيء الكثير من هذا الواقع الهش، ففي تصنيف أخير بداية 2018 رصد معهد (Times Higher Education) الذي يقع مقره بلندن خمسة وعشرين (25) جامعة إفريقية فقط من بين 1000 جامعة عالمية، جاءت فيه جامعة جزائرية وحيدة في المرتبة 22 إفريقيا، ارتكز هذا التصنيف أساسا على 13 مؤشرا من بينها البحث، القدرة على نقل المعارف،...

وهذا يدفع دائما نحو طرح السؤال نفسه: لماذا هذا التقهقر في التصنيفات الدولية والإقليمية؟ والواقع يجعلنا نتحرى الموضوعية في إجابتنا عن هكذا إشكال -عكس بعض الإجابات المغلفة بنظرية المؤامرة- خاصةً إذا علمنا أنَّ من يتجاوزنا في الترتيب في كل مرة قد لا يصل في إمكانياته التي تُسخَّر لمجال البحث العلمي ربع ما توفّره الدولة الجزائرية، والأمثلة على ذلك متعددة (كينيا، جنوب إفريقيا...).وهو ما يجعلنا بالمقابل أيضا نثير قلقا فكريا حول الفجوة بين الورشات التي تفتحها الجهة الوصية (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي) على كثرتها، والأثر الذي تخلفه على مستوى الواقع؛ من قبيل:

- ✓ ميثاق الأخلاقيات والآداب الجامعية (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أفريل 2010).
- ✓ القرار رقم (735) المؤرّخ في (15-12-2010) والمتضمن تحديد معايير تنقيط الأستاذ الباحث للاستفادة من منحة تحسين الأداء البيداغوجي والعلمي.
- ✓ برنامج التكوين البيداغوجي المنظم بنص القرار رقم (932) المؤرّخ في (28-07-2016).
- ✓ وقد كان آخرها القرار الذي جاءت به اللجنة العلمية الوطنية لتأهيل المجلات التي تم إنشاؤها بالقرار رقم (393) المؤرّخ في (17جوان 2014) بإعداد تصنيف للمجلات العلمية (أ.ب.ج) انطلاقا من مجموعة من المعايير، ومن بعده القرار رقم (558) المؤرّخ في (21جوان 2018) الذي يحدد المجلات الوطنية من صنف (ج) التي يحتاجها طالب الدكتوراه للمناقشة وأستاذ الجامعة للترقية.

في هذا الإطار، هدفت هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على أثر تصنيف المجلات العلمية في الجزائر في تحسين جودة الأبحاث المنشورة، من خلال؛

أولا-في ماهية ضمان جودة البحث العلمي.

ثانيا- معايير تصنيف المجلات العلمية في الجزائر.

ثالثا- التقييم الشامل لعملية تصنيف المجلات العلمية بالجزائر.

رابعا- فلسفة البحث العلمي في الجزائر وأسئلة الجودة .

1- إشكالية البحث وتساؤلاته:

www.manaraa.com

تتمحور إشكالية هذا البحث حول تقييم أثر معايير تصنيف المجلات العلمية في الجزائر في تحسين جودة ونوعية الأبحاث المنشورة، فهي بذلك تطرح التساؤل الرئيسي الذي مفاده: «**إلى أي حد يمكن لمعايير تصنيف المجلات العلمية أن تلعب دورا في تحسين جودة البحوث**»؟

2- أهداف البحث:

تسعى هذه الورقة البحثية إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- ❖ الوقوف على مفهوم ضمان الجودة في التعليم العالي من حيث هو أحد أهم التوجهات الدولية الحالية في هذا الميدان.
- ❖ تسليط الضوء على مفهوم ضمان جودة البحث العلمي كأحد أهم مداخل ضمان الجودة في التعليم العالي.
- ❖ الوقوف على المعايير المعتمدة من قبل الجامعة الجزائرية في تصنيف المجلات العلمية.
- ❖ تقييم أثر معايير تصنيف المجلات العلمية -في الجزائر- في تحسين جودة الأبحاث المنشورة.

3- أهمية البحث:

تظهر أهمية هذا البحث أولا من خلال تسليطه للضوء على مفهوم ومعايير ضمان جودة البحث العلمي، وهو ما قد يساهم في نشر وترسيخ ثقافة الجودة في الوسط الجامعي.كما له أهمية ترجع إلى وقوفه على معايير تصنيف المجلات العلمية في الجزائر وتقييم أثر هذه المعايير في تحسين جودة ونوعية الأبحاث المنشورة، وهو ما قد يفيد في بناء تصور حول واقع وتحديات البحث العلمي في الجزائر في ضوء مقاربة ضمان الجودة.

4- التعريفات الإجرائية لمصطلحات البحث:

تضمن البحث مجموعة من المصطلحات فيما يلي تعريفها إجرائيا:

4-1- ضمان الجودة في التعليم العالي:

يشير ضمان الجودة في التعليم العالي في البحث الحالي إلى: «المفهوم متعدد الأبعاد الذي يشمل مختلف أنشطة المؤسسة الجامعية من: (تكوين، بحث، تسيير مالي، تسيير بيداغوجي، وتسيير الموارد البشرية) ويُعبّر عن منظومة الإجراءات التي تعتمد آلية التقويم المستمر للمؤسسات والبرامج الجامعية وتتضمن عمليات: التقييم، المراقبة، التحسين، ضمان الجودة والمحافظة عليها».

4-2- البحث العلمي:

نعرّف البحث العلمي في هذا البحث على أنَّه: «الأنشطة الرامية إلى زيادة إنتاج المعرفة العلمية وتطبيقها على الواقع العملي للمساهمة في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق شروط التنمية المستدامة».

www.manaraa.com

3-4- جودة البحث العلمي:

تعبّر جودة البحث العلمي وفق منظور البحث الحالي عن: «مستوى ونوعية البحث العلمي في ضوء متطلبات تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، أخذا بعين الاعتبار مجموعة شروط ومعايير من أهمها:

- ✓ وجود استراتيجية بحث تراعي الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية المحلية وتأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الدولية.
- ✓ التركيز على العلاقات مع مختلف الشركاء والقوى المجتمعية المساهمة والمستفيدة من نتائج البحث العلمي.
- ✓ وجود سياسة لتثمين نتائج البحث العلمي الذي تنتجه المؤسسات الجامعية».

4-4- معايير تصنيف المجلات العلمية:

تعبّر عن: «الشروط المعتمدة من قبل الجهات الوصية (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي) لتصنيف المجلات العلمية التي تدخل ضمن إجراءات المناقشة لأطروحات الدكتوراه بالنسبة للطلبة والتأهيل بالنسبة للأساتذة، والتي جاء بها المنشور رقم (03) المؤرّخ في 08مارس2018».

5- منهج البحث:

لدراسة هذا الموضوع، تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال التعريف بمفهوم البحث العلمي ضمن مقاربة ضمان الجودة، والمنهج التحليلي من خلال تحليل النصوص التشريعية المتعلقة بتصنيف المجلات العلمية لتحديد مجموعة المعايير المعتمدة في هذا التصنيف، والوصول إلى تقييم أثرها في تحسين جودة الأبحاث المنشورة.

أولا-في ماهية ضمان جودة البحث العلمي:

1-مفهوم ضمان الجودة في التعليم العالي:

جاء في قاموس (CEPES) أنّ "ضمان جودة التعليم العالي تُشير إلى إجراءات التقويم المستمر (التقييم، المراقبة، ضمان وتأكيد الجودة، المحافظة عليها، التحسين) لجودة التعليم العالي على مستوى المؤسسات، وعلى مستوى تخصصات التكوين"[1]. ويُعبّر هذا المصطلح أيضا عن "الاستراتيجيات، الإجراءات الاتجاهات، والنشاطات الضرورية لضمان المحافظة على الجودة وتحسينها"[2]. كما أنَّ "ضمان الجودة في ميدان التعليم العالي مصطلح عام يُعبّر عن العملية الدائمة والمستمرة التي تستهدف تأكيد، مراقبة، ضمان، محافظة، وتحسين جودة نظام أو برامج أو مؤسسات التعليم العالي، ويُعدُّ آليةً قانونية تُركّز على مسؤولية التحسين كمحور رئيسي".[3]

[1]_IIEP, UNESCO,«**L'AQE : options pour les gestionnaires de L'ES** » modules de 1à5, Paris, 2011.p17.
[2]_Woodhouse David., « **qualité et assurance-qualité »**, IMHE, OCDE. ,(1999),p53.
[3]_Martin, M & Stella, **assurance qualité externe dans l'enseignement supérieur les options**, UNESCO, Paris., A (2007),p38

www.manaraa.com

فضمان جودة التعليم العالي مفهوم متعدد الأبعاد يشمل مختلف أنشطة المؤسسة الجامعية (تكوين، بحث، تسيير مالي، تسيير بيداغوجي، وتسيير الموارد البشرية)، إذ يُعبِّر عن الإجراءات التي تعتمد آلية التقويم المستمر للمؤسسات والبرامج الجامعية وتتضمن التقييم، المراقبة، التحسين، ضمان الجودة والمحافظة عليها.

وقد أشارت Annie Vinokur إلى أنَّ الغاية الرئيسية لأنظمة التقييم في التعليم العالي تتمثّل في ضمان وتحسين الجودة حين ذكرت أنَّ: "معظم عمليات التقييم المؤسساتي تهدف بشكل أساسي إلى تحسين الجودة: جودة التكوين، جودة الحكامة، وجودة البحث".[1] فهذه الأخيرة (جودة البحث العلمي)، هي إحدى أنشطة المؤسسات الجامعية التي تستهدفها أنظمة ضمان الجودة.

2-مفهوم ضمان جودة البحث العلمي:

2-1- تعريف البحث العلمي:

يُعرَّف البحث العلمي على أنَّه: "مجموع أنشطة البحث والتطوير التي تتّم في ميدان التعليم العالي وبصفة خاصة في قلب الجامعات، معاهد التكوين التقني، ومراكز البحث التي تعمل في إطار شراكة واسعة مع مؤسسات هذا القطاع".[2] ولقد عرف ميدان البحث في التعليم العالي تطوُّرات وتغيُّرات عديدة في السنوات الأخيرة، وهو ما جعله أمام جملة من التوجهات والتحديات الجديدة في الوقت الراهن.

2-2- التوجهات الدولية الحالية لميدان البحث العلمي:

يشهد ميدان البحث العلمي في الوقت الراهن مجموعة من التوجهات التي أخذت أبعادا دولية وكانت نتاجا لتأثيرات ظاهرة العولمة وما صاحبها من تغيرُّات مسَّت مختلف الميادين الاجتماعية (مجتمع المعرفة) والاقتصادية (اقتصاد المعرفة)، من بين أهم هذه التوجهات:

❖ **كثافة البحث الجامعي** (Massification de la recherche): ويمكن التعبير عن هذه الكثافة بالعديد من المؤشِّرات التي من بينها على سبيل المثال:

- ✓ ارتفاع نسبة أنشطة البحث العلمي في ميدان التعليم العالي في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) من 14.5% إلى نسبة 17.1%بين سنتي 1981 و2006.
- ✓ التزايد الكبير في تعداد الباحثين وعدد المقالات العلمية المنشورة حيث ارتفع عدد الباحثين الذين ينتمون للقطاع الجامعي في دول (OCDE) بنسبة 127% بين سنتي 1981 و2006، وبلغ عدد المقالات العلمية الجديدة التي نُشرت سنة 2005 في المنطقة ذاتها (709.000) مقال علمي.

[1] _Fave-Bonnet M, Curvale B. , «**Approches comparées en évaluation** » In, **Evaluation et enseignement supérieur**, De Boeck, 1er éd, Belgique, 2013,p262

[2] _Vincent-Lancrine S,«**financement et inscriptions dans l'enseignement supérieur : du modèle public au modèle privé** », OCDE.,2011,p174

www.manaraa.com

❖ **التوجه نحو التمويل الخاص**: حيث يعدّ هذا الميدان ميدانا ممولا من طرف القوى الاجتماعية العمومية بامتياز، لكن في ظل توجه قطاع التعليم العالي نحو الخوصصة، انعكس هذا التوجه على ميدان البحث.

❖ **تأثيرات العولمة**: التي مسّت التكوين الجامعي في ضوء متغيّرات متعددة على غرار التنافسية التي أصبحت تشهدها أنظمة هذا القطاع، حركية الباحثين وإسهامها في تفعيل الشراكة والتعاون الدولي في مجال البحث، بالإضافة إلى تأثيرات التكنولوجيات الحديثة.

❖ **تنامي الاعتماد على تكنولوجيات الإعلام والاتصال:** حيث تعدّ التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال (TIC) من بين العوامل المهمة التي أثَّرت في تطوُّر ميدان البحث الجامعي.[1]

2-3- إجراءات ضمان جودة البحث العلمي: تركز إجراءات ضمان الجودة في مجال البحث العلمي على تقييم جملة من الأبعاد المكوّنة لهذا المجال، فهي تُركِّز في على تنظيم وهيكلة تطوير البحث من منطلق ضرورة وضع مؤسسات التعليم العالي لإستراتيجية واضحة لتطوير هذا المجال تتضمن سياسات وهيكلية وتنظيم تدفع نحو اعتبار البحث أولوية علمية بالنسبة لهذه المؤسسات.

كما تركز على العلاقات مع الشركاء في مجال البحث الجامعي، من خلال توجه المؤسسات نحو وضع استراتيجية هدفها تفعيل الشراكة والتواصل ونشر الإنتاج العلمي.وتتوجه أيضا نحو تثمين البحث العلمي من خلال تبني سياسات من شأنها أن تسهم في نقل نتائجه والمساهمة في تنمية ونشر الثقافة العلمية.من هنا وجب على الجامعة أن ترفع من مستوى البحث العلمي ونشر المعرفة وبحث المشكلات المتعلّقة بسوق العمل في مختلف الميادين.[2]

وانطلاقا من هذا الطرح الذي يؤكِّد على درجة أهمية مجال البحث العلمي كأحد النشاطات المحورية التي تقوم بها الجامعة، يبدو من الواضح ضرورة تقييم مختلف مكونات هذا المجال بهدف ضمان وتحسين جودتها، وبالتالي ترقية مستوى البحث العلمي بما يتناسب والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية، وحل ما يمكن أن يظهر من مشكلات على هذين الصعيدين؛ففِرق وهياكل البحث لابدّ وأن تخضع لاختبارات منظّمة بهدف الحصول مثلا على التمويل اللازم لإجراء مشاريعها خاصةً ما تعلّق بتمويل الهياكل القاعدية للبحث، وعلى مؤسسات التعليم العالي أن تقوم باتخاذ إجراءات تقييم داخلية للوقوف على فعّالية وحدات البحث فيها بالإضافة إلى الاعتماد على إجراءات التقييم الخارجي.[3]

---

[1] _ Vincent-LancrineS,Ibid,pp 174-175

[2] _السيد ياسر محمد محجوب، **تحديث معايير ضمان جودة التعليم العالي وأثره في تطوير أنظمته ومخرجاته التعليمية بالوطن العربي**، دراسة مقدَّمة للمؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، البحرين، 2012.

[3] _ CREPUQ (2011): conférence des recteurs et des principaux des universités du Québec : « **Assurance qualité: l'expérience du système universitaire québécois et ses perspectives d'avenir** », Québec, 2011,p35

www.manaraa.com

ثانيا- معايير تصنيف المجلات العلمية في الجزائر

بعد إدراك مختلف الفاعلين في الجامعة الجزائرية بما في ذلك وزارة التعليم العالي، لعدم تحقيق الإصلاح البيداغوجي الذي جاء به نظام [ليسانس، ماستر،دكتوراه (ل.م.د)] لجميع الأهداف التي سطرت له، توجهت منظومة العمل الجامعي نحو إقرار إجراءات تصحيحية وتكميلية تمثَّلت أساسا في التوجه نحو تطبيق نظام لضمان الجودة (System d'assurance qualité)؛ وهو ما تجسد على أرض الواقع من خلال جملة من الإجراءات الأكاديمية، التنظيمية، والعملية على غرار:

* تنظيم عدة ملتقيات وطنية ودولية مثل الملتقى الدولي الذي نظمته وزارة التعليم العالي بمساهمة البنك العالمي (01-02 جوان 2008)،والذي يُعدّه المتتبعون لشؤون الجامعة بأنَّه نقطة الانطلاق الأولى نحو بناء وتطبيق نظام ضمان الجودة.

*إنشاء هيئات وطنية لضمان الجودة مثل اللجنة الوطنية لتطبيق نظام ضمان الجودة (CIAQES) والمجلس الوطني للتقييم (CNE).

وفي إطار مواصلة هذا المسار الإصلاحي، توجهت الوزارة الوصية إلى ميدان البحث الذي تنتجه الجامعة في محاولة منها لإدراجه ضمن آلية تحسين جودة مخرجات الجامعة، وذلك من خلال إقرارها لتصنيف المجلات العلمية وفق مجموعة من المعايير جاءت بها نصوص النصوص التشريعية الآتية:

***القرار رقم 393 (17 جوان 2014):**

والذي تضمن إحداث لجنة وطنية علمية لتأهيل المجلات العلمية، حيث أُسندت لهذه اللجنة مهمة أولى هي تصنيف المجلات العلمية وفق معايير محددة، إضافةً إلى مهمة مرافقة المؤسسات الجامعية والبحثية والأسرة العلمية على إنشاء المجلات العلمية وفق المعايير المعمول بها دوليا.[1]

***المنشور رقم 03 (08 مارس 2018):**

والمتعلق بشروط وكيفية مناقشة أطروحة دكتوراه علوم، واشتمل بدوره على ملحق يحدد معايير تصنيف المجلات العلمية إلى خمس (05) فئات كالآتي:

الفئة الاستثنائية: وتضمنت النشر حصرا في مجلتي (Science) و (Nature).

الفئة (أ+): وتضمنت النشر حصرا في المجلات العلمية المدرجة في (Web of science) للناشر THOMSON REUTERS (مع معامل التأثير)والواردة ضمن العشرة بالمائة الأوائل لكل تخصص.

[1] _وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: **القرار رقم 393 مؤرخ في 17 جوان 2014**، يتضمن إحداث لجنة علمية وطنية لتأهيل المجلات العلمية، الجزائر.

www.manaraa.com

الفئة (أ): وتضمنت المجلات العلمية المدرجة في (Web of science) للناشر THOMSON REUTERS وتعتبر الفئة أدنى درجة تسمح بمقروئية المؤسسة.

الفئة (ب): تتضمن هذه الفئة بيانات انتقائية لمجموعة من القوائم من بينها:

*قائمة (All databases) للناشر THOMSON REUTERS.

*قائمة SCOPUS.

*حوليات علم الآثار السورية...

الفئة (ج): وتتضمن المجلات العلمية التي تتوفر على مجموعة من المعاييروالشروط أهمها:[1]

*يجب أن تكون المجلة ضمن قائمة المجلات المقبولة من طرف اللجنة العلمية الوطنية للتأهيل.

*أن تكون للمجلة أقدمية سنتين (02) وأربع (04) أعداد على الأقل.

*أنتكون المجلة مجانية (لا يشترط على المؤلفين دفع مقابل النشر).

*أن يكون للمجلة نسخة إلكترونية وجميع مقالاتها قابلة للتحميل.

ثالثا- التقييم الشامل لعملية تصنيف المجلات العلمية بالجزائر

إنَّ التعلم عملية متغيرة بما أنَّ المعرفة ليست جامدة، ولهذا السبب يجب أن تكون مهنة التعليم معززة، وأن تتعدى سقف (القواعد النظرية الكلاسيكية)، في سبيل خلق بحث قائم على أدلة مستندة إلى بيانات، ولهذا توطدت قناعة عامة لدى الجميع أنَّ "التعلّم عملية مستمرة، تتضمن أساسا تطوير مهارات الأستاذ في اكتساب معارف جديدة، وهو ما يعود بالنفع بالضرورة على الطالب.. [2]

في هذا السياق يمكن قراءة تصنيف المجلات العلمية كأحد الأدوات التي توظفها الدولة ممثلةً في وزارة التعليم العالي لخلق نفس جديد في طبيعة الأبحاث العلمية وجودتها.ولا يمكن تقييم أثر هذا التصنيف الذي جاء مع قرار اللجنة العلمية الوطنية لتأهيل المجلات إلا عبر تقييم المدخلات مرورا بصنعها وتنفيذها لفهم ما ترتب عليها من أثر ونتائج، وهو ما يسميه جاك فونتنال (Jacques Fontanel) بالتقييم المتلازم، حيث لا يرتبط بمرحلة بعينها وإنما يظهر متابعا لكل مراحل تصميم القرار (كسياسة عمومية)، وغالبا ما يطلق على هذا النوع اسم التقييم الشامل(CIPO) لكونه يشتمل على تقييم العناصر الآتية:

[1] ـ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: **منشور رقم 03 مؤرخ في 08 مارس 2018**، يتضمن شروط وكيفية مناقشة أطروحة دكتوراه علوم، الملحق 04، الجزائر.

[2] _BOUDERSA, Nassira ,"The Importance of Teachers Training and Professional Development Programs in the Algerian Educational Context: Toward Informed and Effective Teaching Practices", http://exp-pedago.ens-oran.dz- Numéro 1- octobre ,2016,p3

www.manaraa.com

❖ **تقييم المحتوى (Content)** :يوفر المعلومات المتعلقة بالمطالب والاحتياجات التي ساهمت في بلورة المضمون وتشكيل الأهداف وهنا يمكن الحديث عن الحاجة للجودة والنوعية خصوصا بعد تصنيف الجامعة الجزائرية في المراتب الأخيرة وفق التصنيفات الدولية، والتي تعتمد (معامل تأثير المجلات/الأبحاث) كأحد مؤشرات التصنيف وبالتالي تقليص عدد المجلات المحكمة سنة 2014، ثم تحديد (38) مجلة فقط مقبولة للتأهيل ومناقشة (طلبة ماجستير ودكتوراه) سنة 2018.

***تقييم المدخلات (Input) :**

من خلال دراسة الجهة المقيّمة لمختلف مكونات المدخلات، فبفضل تقييم المدخلات يمكن التأكد إذا ما كانت المشكلة المطروحة لها أولوية حقيقية على باقي المشكلات التي وجدت في الفترة نفسها؟ أم أنَّ الوزارة قد اهتمت بمشكلة ثانوية وتناست المشكلة العامة الحقيقة؟

وانطلاقا مما خضنا فيه سابقا، يأخذنا التفكير حول قرار تصنيف المجلات العلمية الذي يمكن اعتباره جزءا من التكوين عن بعد للحديث عن أمرين: الأول هو ضرورة تفهُّم هذه المسارات التكوينية كشبكة علائقية لها تأثيراتها المترابطة (المشاركة،الخبرات السابقة، والمعرفة كأهم أساس لهذه العملية).وثانيا تفهُّم المسارات التكوينية أيضا كإمكانية للتطوير المهني انطلاقا من برنامج معين، يشترك فيه الأساتذة والطلبة...، ولهذا لا يجب أن تكون نظرتنا لجودة الأبحاث محدودة، بل وجب أن يكون الهاجس هو كيف تتم تعبئة الفواعل لمواصلة التعلم في سياقات مختلفة، ما من شأنه أن ينعكس إيجابا على مستوى التدريب البيداغوجي.

فمحاولة فهم مشاكل التعليم، وتحليل الدورات التدريبية، والاعتراف بتأثير الوسائل التعليمية (Didactic Materials) في الخيارات البيداغوجية وتبادل الخبرات، كل هذا من شأنه بناء نظام تعليمي (تكويني) تشاركي/فعال/تضامني.[1]

***تقييم العمليات (Processes):**

ضمن هذه المرحلة يسمح التقييم على الوقوف على مختلف الاختلالات التي تحدث أثناء إحداث سياسة عامة، وهنا يمكن الحديث عن أحادية القرار وعدم التواصل مع الفاعلين والمعنيين (رؤساء المجلات، الأساتذة، طلبة الدكتوراه)، وفجائية القرار على اعتبار أنَّه كان يظهر دائما في فترة نهاية السنة (17جوان 2014) و (28جوان2018) من دون مقدمات؛حيثكان يفترض تنظيم ندوات قبلية حول الموضوع وإشراك الجميع فيها، ولكن ما حدث هو تصنيف مجلات حديثة النشأة وقليلة الإصدار وإقصاء مجلات وصلت إلى العدد25، وعليه أضحت بعض المجلات تستقبل إلى حدود (900) بحث في ظرف شهرين.

[1] _Bolzan, Doris Pires Vargas , "Teacher's formation the construction of teaching and pedagogical activity in Higher Education", Rev Diálogo Educ, Curitiba, v13, n38, p., jan./abr. 2013,p53

www.manaraa.com

***تقييم المخرجات (Output):** يرتبط هذا النوع في تقييم السياسة العامة ضمن علاقة سببية وفقا لمتغيرين اثنين، أحدهما السبب والآخر هو النتيجة، وهو يدخل في خانة التقييم النظمي (Systematic)أين يتم التركيز على العوائد والآثار الناجمة عنها؟ سواءً تلك المتوقعة أو غير المقصودة؟

والملاحظ هنا أنَّ تقييم مخرجات القرار على حداثته أحدث نوعا من الاستنفار على مستوى فئة الأساتذة وطلبة الدكتوراه، خاصةً عندما نعرف أنَّ جوهر أزمة البحث العلمي لدينا يكمن في غياب عنصر التقييم على أساس الكفاءة والذي يحل محله معيار (المحسوبية)، وهو ما أفرز شبكة زبائنية استفادت من الوضع المتعفن، ورهن مستقبل كفاءات تبحث عن التخرج أو الترقية فقط لأنَّها لا تتقن فن الواسطة؟.

رابعا- فلسفة البحث العلمي في الجزائر وأسئلة الجودة

إذا أردنا مناقشة تجربة الجزائر في مجال تقييم أوعية النشر، كان لزاما بدايةً أن نشير إلى فلسفة البحث العلمي إجمالا، وننطلق من التساؤل الذي مفاده: هل البحث العلمي في الجزائر هدفه علمي أم اجتماعي؟.والإجابة تكمن في طبيعة التعاطي مع التجربة البحثية والتعليمية في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر، وهو ما يعني أنَّه عندما يحدد الباحث ويقرر بأنَّ البحث العلمي هدفه اجتماعي فإنَّه سوف يقبل بأساليب تعليم تكفل له فرصة النجاح والحصول على شهادة الدراسات العليا،أما إذا حدد البحث كهدف علمي وفرصة للتدريب، فمن الطبيعي أن يبحث عن أنجع الوسائل لاستيعاب المواد الدراسية بشكل يؤهله للتخصص النوعي.

وقد استطاع عالم الاجتماع (إيريك فروم) أن يضع مسارين لفلسفة التعليم[1]

***أسلوب التملك:** وهو أسلوب ينمو في مجتمع يجنح إلى حيازة الأملاك وتحقيق الربح، وفي ظل هذا الأسلوب ينصت الطلاب للمحاضرة يفهمون معناها وبناءها المنطقي لأنَّ ذلك يوفّر لهم النجاح في الامتحان.

والشيء نفسه بالنسبة للأستاذ الباحث وطالب الدكتوراه، أين يحاول جديا نشر دراسات في مختلف المجلات في أسرع وقت ممكن بغية الحصول على الترقية،أو المناقشة...ولكن هذا الأسلوب لا يصبح جزءا من النظام الفكري لهؤلاء الفواعل، فكل منهما غريب عن الآخر، وهذا الأسلوب يقلل الابتكار والإبداع، ومن الطبيعي أن يخلق فجوة بين التعليم وسوق العملمن جهة، وبين البحوث المنشورة وجودتها المعرفية من جهة أخرى.

***أسلوب الكينونة:** التعليم هنا يختلف جذريا، فالطالب يستمع ويشارك ويناقش، والطالب يؤثّر ويتأثَّر بالمحاضرة مثله مثل الأستاذ (الذي يكون أستاذا باحثا هنا).ولا يقبل الطالب أو الأستاذ أن ينشر بحثا فيه خلل معرفي، أي أنَّ أسلوب الكينونة يبني هامشا واسعا من الإبداع والابتكار، فالتحفيز والمراقبة عمليتان ذاتيتان.

[1] _ناصر ميلاد، محمد حسن، «**سياسيات الملائمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في الدولالعربية**»،القاهرة :المنظمة العربيةللتنميةالإدارية، 2011،ص 197.

www.manaraa.com

ويمكن القول أنَّ فلسفة البحث في الجزائر قائمة على أسلوب التملك، بدليل أنَّ الكثير من المجلات العلمية بالجامعات الجزائرية (في حدود علم الباحثين) لا تملك قانونا داخليا ينظّم عملها ويحدد آليات اتخاذ القرارات فيها، ولا تعقد لجانه العلمية اجتماعات دورية أو غيرها من الشروط التي تتطلبها المهنية في النشر العلمي المعمول بها في كل جامعات العالم.والبعض منها يتصرف فيها أفراد بطريقتهم الخاصة ؛وما الفضائح التي تُكشف من حين لآخر في الصحافة الوطنية الجزائرية والعربية وبشكل خاص الملف الذي نُشر في جريدة الوطن بتاريخ (2015/11/11) تحت عنوان «Professeur Faussaire» (الأساتذة المزورين)، عندما سرق بعض الأساتذة مقالا من مواقع الانترنيت وقدموه لمجلة علمية وادعوا أنَّهم باحثين فنشروه فيها دون قراءة ولا تحكيم.

بل لو حاول أي منا التدقيق في الكثير مما نُشر في كل المجلات الوطنية خلال السنوات الماضية سيكتشف الكثير من الفضائح التي تسيء إلينا جميعا باعتبارنا جزءا من هذه المؤسسة العلمية التي يفترض الدفاع عنها وحمايتها من كل هذه الظواهر السلبية[1]. لقد أحدثت جامعات البلدان المتطورة تحولا (نوعيا، كميا، ووظيفيا) حيث تحولت من مؤسسات نقل المعرفة العلمية إلى مؤسسات صنع المعرفة العلمية، وبذلك أصبحت هذه المؤسسات أرقى الجامعات وتعززت مكانتها من وقت لأخر لاسيما في الجانب العلمي والمعرفي.

هذا في الوقت الذي نرى فيه المؤسسات الجامعية في الجزائر عاجزة عن إنتاج وتطوير العلم والمعرفة العلمية، فضلا عن تدني المستوى العلمي لمخرجاتها موسما جامعيا بعد آخر، وضعف ارتباطها بالاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية.وفي قراءة تحليلية لمعطيات انتاج المعرفة في الجزائر توصل الباحث **مستوي عادل سنة(2015)في دراسة له معنونة ب:**" التعليم العالي وإشكالية تطوير وإنتاج المعرفة العلمية في الجزائر"، الى أنَّ حجم البحوث العلمية في الجزائر تطور من (368) بحث علمي سنة 1996 إلى (3264) بحث سنة 2011.

لكن رغم هذا التطور (الكمي) إلا أنَّه لا يعكس نمو مستوى إنتاج المعرفة العلمية في الجزائر حيث أنَّ هذا المؤشر يمثّل عددا صغيرا جدا إمام إصدارات بعض البلدان مثل إيران بـ(36803) بحث علمي سنة 2011.[2]

يعاني ميدان البحث العلمي في الجزائر من عدة مشاكل تحول دون إنتاج البحوث والمعارف العلمية والتي تقود إلى تدني جودة البحوث إن وجدت وإلى ضعف المستوى العلمي من بينها:

- **الخلل الكبير في سياسات التعليم العالي:**

يتجسّد هذا الخلل في معظم الجوانب الخاصة بمنظومة البحث العلمي في الجزائر، وهنا نقصد ضعف بيئة البحث العلمي، إذ أنَّ نسبةً عاليةً من الأوراق العلمية المقدّمة من قبل الباحثين الجزائريين في جوهرها مقالات علمية وليست بحوث معمقة.

[1]_خالد عبد السلام،**اليات تسيير المجلات العلمية المحكمة بالجامعات وكيفية تعيين لجان التحكيم**»،مجلة إضاءات،الموقع:www.Idafet.com، تم التصفح يوم:2018/12/15

[2]_**مستوي عادل ،التعليم العالي وإشكالية تطوير وإنتاج المعرفة العلمية في الجزائر: رؤية تحليلية خلال الفترة 1990-2013**، Cybrarians Journal، العدد 40، ديسمبر 2015،تم التصفح في:http://www.journal.cybrarians.org/index.php?option=com_content&view=article&id=709:madel&catid=280:papers&Itemid

www.manaraa.com

❖ **مشاكل النخبة الجامعية:**

ونقصد بها المشكلات المتعلقة بالواقع الاجتماعي لهيئة التدريس والباحثين، فمعظم الأساتذة الجامعيين والباحثين يتخبطون في مشاكل اجتماعية (السكن، مشكلات مادية...).

إنَّ هذا الواقع يخفض من مردودية وطاقة الباحثين والأساتذة الجامعيين في أداء دورهم في البحث العلمي، كما تؤثّر هذه المشاكل مباشرة على إنتاج وتطوير المعرفة العلمية.[1]

❖ **مشكل غياب التوازن في نسبة المنشورات بين التخصصات:**

حيث أنَّ نسب النشر العلمي على الصعيد الدولي غالبا ما تكون أكثر في التخصصات العلمية مقارنة بالتخصصات الإنسانية والاجتماعية، ويرجع هذا (إلى حد كبير) إلى عامل اللغة التي تستعمل في هذه التخصصات (الفرنسية/الانجليزية) مقارنة بالتخصصات الأخرى، إذ تعد اللغة الانجليزية لغة النشر في الدوريات المفهرسة وفي قواعد المعلومات العالمية.

ونظرا للمعوقات السابقة يمكن فهم مرتبة الجزائر عربيا على مستوى مؤشّر النشر الدولي (التاسعة عربيا) بعد كل من (مصر، السعودية، تونس، المغرب، الأردن...).؛ كما بلغ عدد المنشورات العلمية (2500) في الفترة الممتدة بين 1998-2002،وارتفع إلى (10834) في الفترة 2008-2012.وهي أرقام تعبّر حقا عن وضعية هزيلة فيما يخص النشر الكمي مقارنة بدول أخرى من جهة، بينما يمكن فهمها من جهة أخرى كتفسير لنقص الجودة على مستوى الأبحاث المقدّمة محليا (خاصةً في العلوم الإنسانية) التي أصبح النشر في دورياتها المتخصصة والمحكمة يقتضي انتهاج عدة أساليب:

*التقيد بالشكل في قبول الأبحاث كأولوية يجعل نوعية البحث تطرح في الدرجة الثانية من الاهتمام حيث تشترط هذه المجلاتالتقيد الكامل بالشروط والإجراءات الشكلية، وعدم قدرة الباحث على معرفة الفترة الزمنية لمعالجة وتحكيم بحثه، خاصة بعد وضع منصة (ASP) الخاصة بوزارة التعليم العالي، حيث أصبح الباحث يضع بحثه وينتظر إلى أجل غير معلوم.

*جودة الأبحاث تقاس غالبا بمدى ارتباطها بالواقع (الاجتماعي والاقتصادي والثقافي)، والى أي حد تعبّر عنه وتبحث عن فهمه وتفسيره، ولكن ذلك يتعذّر في حالة الجزائر ؛ على اعتبار أنَّ الدولة لا تزال تحتكر قطاع البحث العلمي باعتبارها الممول الرئيسي له، ما جعل هذه الأبحاث تبقى حبيسة الأفكار النظرية لغياب من يمول هذا النوع من الدراسات التطبيقية (القطاع الخاص/الدولة).[2]

[1] _مستوي عادل ،نفس المرجع السابق.

[2] _لامية حروش،طوالبيةمحمد،البحث العلمي والتطوير في الجزائر:الواقع ومستلزمات التطوير،المجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية،المجلد10،العدد1،جانفي 2018، ص41.

www.manaraa.com

الخاتمة

في ضوء تساؤلات البحث والأهداف التي سعى إلى تحقيقها، خرج بمجموعة من النتائج يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

- الخروج بتقييم أثر تصنيف المجلات العلمية في الجزائر من خلال مقاربة تحليلية تضمنت بدايةً تحديد الإطار المرجعي لأي عملية تقييم من هذا النوع (تقييم المحتوى، المدخلات، العمليات، والمخرجات)، ومن ثَمَّ التطرق لأبعاد فلسفة البحث في الجزائر، أين خلص البحث إلى أنَّ مبادئ الفلسفة الحالية لهذا الميدان تجعل من أهداف البحث اجتماعية أكثر منها علمية.

ثم تعزيز هذا الطرح باستعراض أهم المشكلات التي تحول دون ضمان وتحسين جودة البحث العلمي في الجزائر.

- ليخلص البحث إلى الإجابة عن التساؤل الرئيسي الذي طرحه حول أثر معايير تصنيف المجلات العلمية في الجزائر على النحو الذي يؤكّد أنَّ هذه المعايير وحدها ليست كافية لتحسين جودة البحث.

من هذه المنطلقات يقدّم البحث مجموعة من المقترحات التي قد تساهم في تحسين جودة البحث في الجامعة الجزائرية:

التوجه نحو وضع «استراتيجية وطنية للبحث العلمي» تراعي الاحتياجات الوطنية اجتماعيا واقتصاديا، كما تأخذ في الحسبان التغيُّرات الدولية

-إدراج «آلية ضمان الجودة في ميدان البحث العلمي» انطلاقا من إجراءات تقييم موضوعية لغايات وأهداف البحث العلمي مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير المعمول بها دوليا في هذا التقييم.

-إعادة النظر في «سياسة نشر الأبحاث العلمية» والخروج بها من منطق الإدارة الكلاسيكية البيروقراطية التي ترهن نوعية هذه الأبحاث، وتفقدها المساهمة الفعّالة في معالجة المشكلات التي يطرحها الواقع الاجتماعي والاقتصادي للبلد.

www.manaraa.com

قائمة المراجع:

الكتب:

1- ميلاد ناصر، محمد حسن، «**سياسيات الملائمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في الدولالعربية**»،القاهرة :المنظمة العربيةللتنميةالإدارية، 2011.

المجلات:

2- **عادل مستوي،التعليم العالي وإشكالية تطوير وإنتاج المعرفة العلمية في الجزائر: رؤية تحليلية خلال الفترة 1990-2013**، Cybrarians Journal، العدد 40، ديسمبر 2015،تم التصفح في:
http://www.journal.cybrarians.org/index.php?option=com_content&view=article&id=709:madel&catid=280:papers&Itemid

3-لاميةحروش،طوالبيةمحمد،البحث العلمي والتطوير في الجزائر:الواقع ومستلزمات التطوير،المجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية،المجلد10،العدد1،جانفي 2018.

الملتقيات العلمية:

4-ياسر محمد محجوب السيد، **تحديث معايير ضمان جودة التعليم العالي وأثره في تطوير أنظمته ومخرجاته التعليمية بالوطن العربي**، دراسة مقدَّمة للمؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، البحرين، 2012.

المواقع الالكرتونية:

5- عبد السلام خالد، **اليات تسيير المجلات العلمية المحكمة بالجامعات وكيفية تعيين لجان التحكيم**»،مجلة إضاءات،الموقع:.www.ldafet.com، تم التصفح يوم:2018/12/15.

النصوص القانونية :

6-وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: **القرار رقم 393 مؤرخ في 17 جوان 2014**، يتضمن إحداث لجنة علمية وطنية لتأهيل المجلات العلمية، الجزائر.

7- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: **منشور رقم 03 مؤرخ في 08 مارس 2018**، يتضمن شروط وكيفية مناقشة أطروحة دكتوراه علوم، الملحق 04، الجزائر.

المراجع الاجنبية:

8_ IIEP, UNESCO,« **L'AQE : options pour les gestionnaires de L'ES** » modules de 1à5, Paris, 2011.

9-Woodhouse David., « **qualité et assurance-qualité** », IMHE, OCDE. ,(1999) .

10--Martin, M & Stella, **assurance qualité externe dans l'enseignement supérieur les options**, UNESCO, Paris., A (2007).

www.manaraa.com

11-Fave-Bonnet M, Curvale B. , «**Approches comparées en évaluation** » In, **Evaluation et enseignement supérieur**, De Boeck, 1er éd, Belgique, 2013.

12-Vincent-Lancrine S,«**financement et inscriptions dans l'enseignement supérieur : du modèle public au modèle privé »**, OCDE.,2011.

13-CREPUQ (2011): conférence des recteurs et des principaux des universités du Québec : « **Assurance qualité: l'expérience du système universitaire québécois et ses perspectives d'avenir »**, Québec, 2011 .

14-BOUDERSA, Nassira ,"**The Importance of Teachers Training and Professional Development Programs in the Algerian Educational Context: Toward Informed and Effective Teaching Practices"**, http://exp-pedago.ens-oran.dz- Numéro 1- octobre ,2016.

15-Bolzan, Doris Pires Vargas , **"Teacher's formation the construction of teaching and pedagogical activity in Higher Education",** Rev Diálogo Educ, Curitiba, v13, n38, p., jan./abr. 2013.

www.manaraa.com